الإسلام والرأسمالية

النظام الرأسمالي يعترف بحق الملكية الفردية على عكس النظام الشيوعي، سواء أكانت الأموال من أموال الاستهلاك أم من أموال الإنتاج، لكن يجوز للدولة أو أحد فروعها أن تمتلك جانباً من هذه الأموال للنفع العام، كما يجوز أن يرد على حق الملكية الفردية بعض القيود للمنفعة العامة.

ويعتمد النظام الرأسمالي على إقرار الحرية الاقتصادية لكل فرد، دون تدخل الدولة بتقييد نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي، ويسمح بجعل سعي الفرد للحصول على أكبر كسب نقدي، بل إنه يعدّ هو الدافع المحرك للنشاط الاقتصادي، ويمكِّن من الابتكار الفردي والتقدم في طرق الإنتاج.

وخصائص النظام الرأسمالي[1]:

١- الانفصال الفني والقانوني بين العمل ورأس المال، أي إن المميز للنظام الرأسمالي في ذاته ليس هو وجود الملكية الخاصة لأموال الإنتاج، وإنما الانفصال الذي أدت إليه هذه الملكية بسبب ظروف الإنتاج الرأسمالي بين عنصر العمل وعنصر رأس المال.

٢- الحرية الاقتصادية، أي عدم تدخل الدولة للتقييد من نشاط الفرد في الميدان الاقتصادي. والعمال أحرار من الناحية القانونية في اختيار نوع العمل الذي يقومون به، وبالاتفاق مع رب العمل بحسب شروط معينة.

٣- السعي لتحقيق أكبر كسب ممكن، أي إباحة السعي للحصول على أكبر كسب نقدي هو الدافع المحرك للنشاط الاقتصادي.

---

(١) أصول الاقتصاد، أ. د. محمد حلمي مراد: ص ١٥١-١٦١.

٤- دور الأثمان، أي إن الأثمان تقوم بتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أي بين عَرْض السلع وطلبها، فحركات الأثمان تمكّن المنتج من معرفة حاجة السوق إلى سلعته، فإذا ارتفع سعر السلعة في السوق عُلم أن الطلب عليها كبير.

انتقد هذا النظام، لأنه يؤدي إلى اختلال التوازن في توزيع الثروة بين الأفراد وانقسام المجتمع إلى طبقتين: طبقة الرأسمالية الإقطاعية، وطبقة ذوي الدخل المحدود من عمال وفلاحين ونحوهم، كما يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي فئة قليلة، وانتشار البطالة، والاحتكارات الطبيعية والصناعية والمنافسة غير الكاملة، وكان من نتيجة ذلك فشل النظام الرأسمالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان الحياة الرغدة للبشرية.

ومن أهم عوامل الإخفاق في طبيعة هذا النظام ما يأتي[1]:

١- الأزمات الاقتصادية الدورية، مما أدى إلى كساد الأعمال، وإفلاس المشروعات، وتدهور الأسعار، وانتشار البطالة بين العمال، فوقعت في الفترة ما بين سنتي ١٨٢٥ و١٩٢٩م ثلاث عشرة أزمة اقتصادية، بمعدل أزمة كل ثماني أو عشر سنوات، وهذا ناجم عن ذاتية النظام الاقتصادي القائم، حيث يزداد الإنتاج عن حاجة الاستهلاك.

٢- تبديد جانب من القوى الإنتاجية، لأن السلع أصبحت تنتج للسوق عامة، وليس تنفيذاً لتوصيات خاصة بمستهلكين معينين.

٣- مشكلة البطالة، حيث إن الأزمات الاقتصادية تلقي بالعمال إلى عرض الطريق، والتغيير المستمر في طرائق الإنتاج نتيجة استخدام الآلات يؤدي إلى الاستغناء عن عمل فريق منهم، كما أن ظروف الإنتاج الآلي تعرِّض العمال لخطر الإصابات والأمراض المهنية، دون أن يجدوا عوناً أو رعاية.

وكان من أثر إخفاق النظام الرأسمالي ازدياد تدخل الدولة في الحياة

(١) المرجع السابق: ص١٦٩-١٧٧.

الاقتصادية لمراقبة المنافسة وتنظيم الاحتكار، وتولي الدولة إدارة بعض الصناعات. وأدى ذلك الإخفاق إلى انتشار المبادئ الاشتراكية، حيث فقدت الجماهير الكادحة كل ثقة في الرأسمالية، ونظرت إلى النظام الاشتراكي باعتباره المنقذ من أدران الرأسمالية.

ومن عوامل نقض النظام الاقتصادي الرأسمالي في تقديري ما يأتي[١]:

١- فساد عقيدة فصل الدين عن الحياة، وجعل الحاكمية للعقل أن يشرع ما شاء كما يشاء، لأن العقيدة الرأسمالية عقيدة علمانية لا تخضع لدين، والاقتصاد يحتاج لجملة من مبادئ الإسلام كالتعاون والرحمة والإيثار، واجتناب الفواحش، ومنع الاحتكار، ورفع الظلم، والأخذ بنظام التسعير، وفي الجملة إن السيادة تكون للشرع وليست للدولة ولا للشعب، لأن الإسلام عقيدة ونظام، وفكرة وطريقة، وعقل ورشد، ولأن حضارته تجمع بين المادة والروح وارتباطهما بتحقيق المنفعة البشرية، ولأن فطرة التدين تبرز في تدبير الإنسان لأعماله في الحياة، لمعرفة الحسن وتجنب القبيح، وبيان أوجه التعثر والاختلاف والتناقض.

٢- فساد «الاقتصاد السياسي» في العقيدة الرأسمالية من عدة وجوه، وهي:

أ- عدم التفرقة بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد، فالاقتصاد عندهم هو الذي يبحث في حاجات الإنسان، ووسائل إشباعها. والرأسماليون يجعلون السلع والخدمات مع توزيع السلع والخدمات، بصفة الإنتاج والتوزيع متعلقين بحاجات الفرد في إطار واحد، أي إنهم يجعلون الاقتصاد شاملاً المادة الاقتصادية وكيفية حيازتها، دون أدنى فصل بينهما، يعني أنهم يدمجون علم الاقتصاد بالنظام الاقتصادي بلا أي تفريق بينهما، وهذا خطأ من الناحية الواقعية، لأن علم الاقتصاد يبحث في الإنتاج وتحسينه، وإيجاد وسائله، والنظام الاقتصادي هو الذي يبحث في توزيع الثروة وتملكها

(١) الاقتصاد الرأسمالي في مرآة الإسلام، د. محمود الخالدي: ص٥١-٩٩.

والتصرف بها ونحو ذلك، فعلم الاقتصاد دائرته العقل، والنظام دائرته في الإسلام الدين. وعلى هذا لا يجوز الاندماج بين الحاجات والوسائل، أي إيجاد المادة الاقتصادية وكيفية توزيعها.

ب- تركيز الرأسماليين على الناحية المادية البحتة دون نظر إلى الميول الروحية والقيم الأخلاقية والغايات المعنوية ومراقبة الله تعالى في السر والعلن، فالرأسمالي يجعل القيم نفعية فقط، فإذا كان لا يغش في البيع فإنما ذلك لتربح تجارته وتروج، وإذا كان الربح بالغش، فإن الغش يصير مشروعاً، وإذا أطعم الفقراء فلكي لا يسرقوه، لا استجابة لأمر الله، وإذا كان تجويعهم يزيد ثروته، فيجيعهم، فلا يعنى بالأخوة الإنسانية ونحوها.

ج- فصل المادة الاقتصادية عن العلاقات الاجتماعية، فالرأسماليون يعتنون بالمادة الاقتصادية لكونها تشبع حاجة، دون اكتراث بما يجب أن تكون عليه العلاقات بين أفراد المجتمع، فلا يصح اعتبار الحشيش والأفيون والخمر والصور الجنسية العارية ونحوها سلعاً نافعة، واعتبارها مادة للثروة لمجرد وجود من يرغب فيها، بل يجب أن يلاحظ أثر هذه المواد على علاقات الناس من فساد وضرر، لأن فكرة الحلال والحرام معدومة في الاقتصاد الوضعي الرأسمالي.

د- زيادة الدخل الأصلي أساس الفلسفة الاقتصادية، أي إن نظرة الرأسماليين تنصب على إنتاج الثروة أكثر من عنايتها بالتوزيع، لإشباع حاجات الأفراد، وهذا يعني أن فلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي تهدف إلى تحقيق غاية واحدة، هي زيادة ثروة البلاد بنحو إجمالي، فالمهم التوصل إلى أرفع مستوى ممكن من الإنتاج، بغض النظر عن الأسلوب، ولو أدى ذلك إلى شن الحرب وفرض السيطرة والاحتلال والاستعمار.

٣- أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي ثلاثة هي: مشكلة الندرة النسبية، ونظرية القيمة، ونظرية الثمن، ويمكن نقض هذه الأسس فيما يلي:

أما نقض الأساس الأول (الندرة النسبية) للسلع والحاجات، وهو النظر

لرغيف الخبز كحاجة ضرورية، والتلفاز الملون كحاجة كمالية، فيعتمد على ضرورة التفرقة بين السلع والخدمات الأساسية أو الضرورية التي تؤثر في الوجود الإنساني في الأرض، فهي أساس المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع، وبين السلع والخدمات الكمالية فهذه لا مشكلة فيها، فهذا يؤدي إلى استحالة تحقق الندرة ما دامت الحياة قائمة.

وعلى هذا فإن الحاجات الأساسية للفرد بوصفه الإنساني لا تزيد، وإنما الذي يزيد ويتجدد هو حاجاته الكمالية، ويكون الفقر والحرمان المطلوب علاجه هو عدم إشباع الحاجات الإنسانية للإنسان بوصفه إنساناً، لا الحاجات المتجددة بحسب الرقي المدني. والدليل القاطع على هذا أن برنامج الغذاء العالمي، ولا سيما في أوقات الحرب والنزوح والهجرة خوفاً من القتل أو الموت، يقصر التوزيع على الطحين والأرز والسكر والمعكرونة ونحوها، ولا يقوم بتوزيع التلفازات ونحوها.

لذا فإن الندرة في الاقتصاد الوضعي ليست أصلاً من أصول الخَلْق، وأما الاقتصاد الإسلامي فيقرر أن الأصل في الخلق هو الوفرة؛ الوفرة المطلقة والوفرة النسبية، لقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ٤١/ ١٠].

وأما نقض الأساس الثاني (نظرية القيمة) فيظهر فيما يلي: يفرق الرأسماليون بين الثمن والقيمة.

فالثمن يقدر بحسب سياسة العرض والطلب، فإذا كثر الطلب وقل العرض ارتفع الثمن، وإذا قلّ الطلب، وكثر العرض انخفض الثمن، وهو أمر يتعلق بزيادة الإنتاج، لا بالتوزيع.

والقيمة تقدر بحسب ما في السلعة من منفعة عند التقدير، مع ملاحظة عامل الندرة، ولا يؤثر عليها العرض والطلب.

والمنافع هي نتيجة المجهودات التي يبذلها الإنسان، فإذا لم يكن الجزاء

مساوياً للعمل، فإن مستوى الإنتاج ينخفض. وهذا خطأ، لأن الواقع المحسوس هو أن المال الذي خلقه الله تعالى في الكون هو أساس المنفعة في السلع والنفقات التي بذلت في زيادة المنفعة لهذا المال، فجعل المنفعة نتيجة للمجهودات خطأ مخالف للواقع، وإهدار للمادة الخام، وللنفقات التي بذلت، وليس كل ذلك بدل عمل.

وانخفاض مستوى الإنتاج ليس ناتجاً عن عدم مساواة الجزاء للعمل، وإنما قد يكون لأسباب أخرى كالحروب، واستنفاد جميع الثروة في البلاد، أو لغير ذلك، ففي العالم الإسلامي ليس انخفاض الإنتاج ناشئاً عن مساواة الجزاء للعمل، وإنما هو ناشئ عن الدنو الفكري وعدم تطبيق الشريعة، وعليه، ليس عدم مساواة الجزاء للعمل هو السبب الوحيد لانخفاض الإنتاج.

وأما نقض الأساس الثالث وهو نظرية الثمن فيظهر فيما يلي:

يرى الرأسماليون أن الثمن هو الحافز على الإنتاج، والدافع للإنسان على بذل أي مجهود هو مكافأته المادية. وهذا مخالف للواقع، فقد يبذل الإنسان جهداً فكرياً ليحظى بمكافأة معنوية كالمجد أو الفخر مثلاً، أو لمكافأة روحية هي نيل رضوان الله تعالى، أو للتحلي بصفة خلقية كالوفاء.

وحاجات الإنسان قد تكون مادية كالربح المادي، وقد تكون روحية كالتقديس، أو معنوية كالثناء. أما الرأسماليون فيحصرون الحاجات بالحاجات المادية، وهذا غير صحيح، فقد يبذل الإنسان مالاً لإشباع حاجة روحية، أو حاجة معنوية كالظفر بسخاء أكثر من بذله، لإشباع الحاجات المادية.

فليس صحيحاً ما يقول الرأسماليون أن الثمن هو وحده الحافز على الإنتاج، فقد يكون الثمن، وقد يكون غيره، كبذل جهد كبير كقطع الحجّار حجارة من أجل مسجد. وقد يجعل مصنع إنتاجه أياماً لتوزيع منتوجاته على الفقراء، وقد تبذل الأمة جهوداً جبارة في حفر الخنادق وإعداد العدة للدفاع عن البلاد.

وأيضاً قد تكون المكافأة المادية غير منحصرة بالثمن، وإنما لتحصيل سلع

أخرى أو خدمات، فمن الخطأ في النظام الرأسمالي جعل الثمن المنظم الوحيد لتوزيع الثروة على أفراد المجتمع.

والخلاصة: إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ٢٠٠٨م وما بعدها إنذار واضح بسقوط الرأسمالية لتلحق بأختها الماركسية.

وإن عيوب الرأسمالية كثيرة بفصلها الدين عن الحياة، وحب سيطرة الرأسماليين على الشعوب الأخرى طلباً لدمائهم وخيرات بلادهم، أو لحماية الوجود الصهيوني في فلسطين، وأصبحت الاحتكارات الرأسمالية هي التي تختار رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة.

وأدى النظام الاستعماري الرأسمالي إلى وقوع العالم الإسلامي كله في قبضته وتحركه، لجلب المواد الخام لغذاء الرأسمالية في أوربة وأمريكة واليابان، وليبقى المسلمون سوقاً يمتص الإنتاج الفائض عن حاجة المستعمرين.

لذلك كان لا بد للعالم الإسلامي من التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية والفكرية للعالم الغربي.

وقد عرفنا سابقاً أن النظام الرأسمالي المعتدل الاقتصادي والاجتماعي كفيل بإنقاذ العالم من أزمته الاقتصادية الخانقة والمعقدة.